خصخصة القطاع الزراعي في العراق

راجي العوادي
العراق

مقدمة:

تشهد المنطقة العربية منذ الثمانينيات تحولات مهمة في اتجاه الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي، وعلى المستويات القطاعية أيضاً, وقد كانت القطاعات الزراعية محوراً لتلك التحولات ومجالاً أساسياً لما يجري من الإصلاحات والتعديلات، وذلك بحكم أهميتها المحورية في اقتصاديات العديد من أقطار العالم، وأهميتها الإستراتيجية فيما يتعلق بمعيشة السواد الأعظم من السكان المشتغلين في الزراعة من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفيما يتعلق بمعيشة السكان جميعهم من منظور الأمن الغذائي وتوفير متطلباتهم الاستهلاكية الأساسية.

ومن ناحية أخرى، ترجع الأهمية البالغة للإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية في القطاعات الزراعية العربية وما أحدثته أو ما تزال تحدثه هذه الإصلاحات والتعديلات من أثار جوهرية على تلك القطاعات إلى طبيعة الاستراتيجيات والسياسات التنموية الزراعية التي سادت المنطقة العربية منذ منتصف القرن العشرين، والتي ارتكزت بشكل أساس على التخطيط المركزي، والتوجيه والتدخل الحكومي الواسع والمباشر، واعتماد المؤسسات الحكومية والعامة وكذلك المنظمات التعاونية الشبه الحكومية كأدوات أساسية لممارسة العديد من النشاطات الإنتاجية والخدمية وفرض السياسات والتوجهات العامة للدولة (١).

في هذا الإطار، فقد كان من بين المحاور الرئيسة والأكثر أهمية في برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في العراق، الذي شرع في تنفيذه في مطلع عام ١٩٨٧ ما يتعلق بمراجعة دور الحكومة في القطاع الزراعي وإعادة النظر في نمط ملكية وإدارة المرافق والمشروعات الإنتاجية والخدمية الزراعية التابعة للحكومة، أو القطاع الاشتراكي (العام) والعمل على إنهاء تلك التبعية وتحويلها إلى ملكية وإدارة القطاع الخاص كشركات أو كأفراد، وفق ما أطلق عليه بسياسة تنشيط القطاع الخاص، وقد اكتسبت هذه السياسة أهميتها في ظروف الحصار المفروض على القطر منذ آب عام ١٩٩٠ من هنا تبدو الأهمية البالغة لتطبيق هذه السياسة في القطاع الزراعي في العراق، بمرافقه ومشروعاته الإنتاجية والخدمية المتعددة، والآثار المتحققة والمحتملة لذلك – سواء الإيجابية منها أو السلبية – على أوضاع

الزراعة والتنمية الزراعية في العراق، وخاصة بعد الحرب بعد قيام النظام السياسي الجديد, إلا إن الملاحظ هو قلة البحوث والدراسات التي تصدت لدراسة واقع وآفاق وتأثير هذه السياسة على الاقتصاد الوطني ودورها في تنشيط القطاع الخاص في القطاع الزراعي في العراق (٢).

مشكلة البحث:

لم تستطع السياسة الزراعية التي انتهجتها الحكومة العراقية السابقة بالنهوض في القطاع الزراعي وبقيت الزراعة العراقية تعاني اختلالاً هيكلياً مع انخفاض في كمية ونوعية الإنتاج, لذا نرى ضرورة الأخذ بسياسة التحول من القطاع العام نحو القطاع الخاص أو بعبارة أخرى سياسة تنشيط القطاع الخاص أو ما يعرف بالخصخصة (Privatization) في العراق وتطبيقاتها في القطاع الزراعي.

فرضية البحث:

إن تجربة الخصخصة في الاقتصاد العراقي للقطاع الزراعي خلال ثمانينات القرن الماضي وبالتحديد في عام ١٩٨٧ لم تطبيق برنامج الإصلاح والتكييف الهيكلي استجابة لطلب أو شروط المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كما جرى عليه الحال بالنسبة لبعض الأقطار العربية وأقطار العالم الثالث لذا لم تسهم النتائج في تحقيق عوائد مرغوبة على مستوى الأداء الاقتصادي وتخفيض العجز المالي والتضخم لعدم بنائها على أسس اقتصادية سليمة إلى جانب ذلك قيام الحكومة بإصدار قوانين وقرارات لخصخصة عدد من المشاريع العامة دون أن تسبقها فترة مناسبة للدراسة والتحضير والتهيئة لتنفيذ هذه الإجراءات حيث كان يتطلب الأمر أولاً بتأهيل القطاع الخاص ومن ثم توفير البيئة الملائمة لهُ ومن ثم إجراء عملية تحويل إدارة مشاريع القطاع العام إليه.

وعلى اية حال كانت أهم المبررات التي حملت الدولة على تبني سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي للقطاع الزراعي لاعتماد سياسة تنشيط القطاع الزراعي الخاص هي الآتي:

١- خلق نمط زراعي جديد يعتمد بصفة أساسية على اقتصاديات كبر الحجم والتقنية المتطورة.

٢- تحرير أسواق السلع والمنتجات.

٣- التخفيف من أعباء الدولة خاصة في توفير مستلزمات الإنتاج والأعباء الاستثمارية.

٤- تحقيق التوازن بين القطاعات المختلفة.

٥- تعزيز العلاقة العضوية بين القطاع العام والخاص.

ومن القول المفيد إنه ليس من الضروري أن تعني كل عملية خصخصة هدم للقطاع العام ببيع مؤسساتهُ إلى القطاع الخاص, بل أن تكون الخصخصة إحدى الحلول القائمة لتنشيط دور القطاع الخاص الوطني الذي مازال ضئيلاً جداً ورفع الكفاءة الاقتصادية وتوسيع القاعدة الإنتاجية لمنشآت القطاع العام التي تعاني من مشكلات وتعقيدات إدارية وبيروقراطية، لذلك يمكن تأهيل هذه الشركات عن طريق الأخذ بأسلوب الخصخصة التنظيمية التي ستعمل على الحد من احتكار الشركات العامة ويسمح بالمنافسة بين المشروعات العامة والخاصة التي ستنعكس على رفع قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق أفضل إشباع ممكن من السلع والخدمات وقد تم اختيار عينات واسعة من الشركات التي تعمل ضمن الاقتصاد الوطني والتي يمكن تحويل إدارتها إلى القطاع الخاص عن طريق الخصخصة التنظيمية وتخفيف العبء عن إدارة الدولة.

<u>أهداف البحث</u>:

تتخلص أهداف البحث في الآتي:

١- إلقاء الضوء على البعد النظري لسياسة تنشيط القطاع الخاص، من حيث أهدافه ومبررات تطبيقه والمناهج والأساليب المتبعة في هذا الشأن والإطار القانوني والمؤسسي لها.

٢- تحديد الملامح الرئيسة لتطبيقات سياسة تنشيط القطاع الخاص في الزراعة العراقية.

ولما كانت المؤسسات العامة تشكل العمود الفقري لمعظم اقتصاديات الأقطار النامية، فمن المنطقي إن تتجه الأنظار لإصلاح المؤسسات العامة كجزء من برنامج إصلاح اقتصادي شامل.

وقد استخدمت الأقطار النامية أساليب مختلفة لإصلاح مؤسسات القطاع العام، ومن أهم تلك الأساليب وأكثرها استخداما هو أسلوب تنشيط القطاع الخاص (١).

مفهوم تنشيط القطاع الخاص:

لقد استخدمت عدة ألفاظ في اللغة العربية لترجمة الكلمة الإنكليزية (Privatization) مثل الخصخصة، الاستخصاص، التخصيص، الخوصصة, ولحداثة هذا المفهوم فلا يوجد تعريف محدد له في قواميس اللغة الإنكليزية المعروفة مثل قاموس أكسفورد، وبشكل عام فإن هذه الكلمة تعني التحول من القطاع العام نحو القطاع الخاص أو عملية الانتقال من آلية الاقتصاد المركزي إلى آلية الاقتصاد الحر في إنتاج السلع والخدمات رغم هناك من يرى عبارة تنشيط القطاع الخاص أفضل من عبارة الخصخصة (٣).

ومن وجهة نظر سياسية تعني إنهاء الدور المركزي والمحوري للحكومة, مقابل إعطاء هذا الدور إلى القطاع الخاص ومن وجهة نظر اجتماعية بأنها إعادة حقوق الملكية بجميع أوجهها من الدولة إلى المجتمع بوصفه صاحب هذه الحقوق أولاً والمنتفع منها ثانياً وهذا فيه إنهاء وتحويل للأصول الإنتاجية وما تنطوي عليه من سلطات إلى يد الفرد بعد إن كانت في يد الدولة أي تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة جزئياً أو كلياً إلى ملكية خاصة وتتم عملية الخصخصة.

إن تنشيط القطاع الخاص كمفهوم وكسياسة اقتصادية لم تكن متداولة حتى بداية الثمانينيات من القرن العشرين، ولكن مفهوم القطاع الخاص ودوره وأهميته، كان يتردد بين الحين والآخر إلى أن جاء عام ١٩٨٤ الذي بدأت فيه المملكة المتحدة باعتماد هذه السياسة على نطاق واسع بحيث شملت كثيراً من القطاعات الاقتصادية.

وفي بداية التسعينيات كانت البيئة السياسية والاقتصادية العالمية مهيأة لأحداث تغييرات اقتصادية جذرية، فاندفع العديد من الأقطار في موجات متلاحقة للانخراط في تطبيق هذه السياسة الجديدة، حتى في الأقطار التي كانت تعتنق نظاماً يتسم بالصرامة في الأوامر (Command System) وأدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دوراً في هذا المجال من خلال أعداد حزمة من السياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي لمعالجة مشاكل الديون وتشوه السياسات وغيرها، وكان من ضمن هذه الحزمة تطبيق سياسة تنشيط القطاع الخاص (٤).

١ – أهداف تنشيط القطاع الخاص:

تختلف أهداف سياسة تنشيط القطاع الخاص في الأقطار النامية عن نظيراتها في الأقطار المتقدمة ففي الوقت الذي تتحدد هذه الأهداف في الأقطار المتقدمة في تقليل حجم ودور الدولة في إنتاج السلع والخدمات، وفي زيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات العاملة، إضافة إلى توسيع دائرة امتلاك الأسهم وتشجيع ملكية العاملين وغيرها مثل أضعاف نفوذ ودور نقابات العمال أو الحصول على الكسب السياسي. فإن هدف الأقطار النامية الأساس انحصر في محاولة علاج الأزمة الاقتصادية من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي. لذلك اضطر العديد من الأقطار النامية تحت ضغط مؤسسات التمويل الدولية بخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تبني برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي لعلاج الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت معظمها في بداية عقد الثمانينيات، وبرامج التكييف الهيكلي هذه عبارة عن حزمة (Packege) سياسات اقتصادية قد تختلف بعض الشيء من قطر إلى آخر لكنها عادة تشمل سحب الدعم الحكومي عن السلع والخدمات ومؤسسات القطاع العام، وتحرير أسعار السلع والخدمات (Liberlization Price) وتخفيض قيمة العملة الوطنية (Currency Devaluation) وتخفيض الأنفاق الحكومي (Govt. Expenditure) إضافة إلى تقليل الرقابة على النقد الأجنبي، وتحرير أسعار الفائدة، هذا إلى جانب إنهاء الحماية غير الكمركية التي تتمتع بها الصناعة المحلية (Trade Liberalization) وأحكام الرقابة على الائتمان، وتشجيع القطاع الخاص ليقود التنمية الاقتصادية، وذلك بإفساح المجال له للدخول في كل القطاعات التي كانت حكراً على مؤسسات القطاع العام (١).

وهذا يعني إن سياسة تنشيط القطاع الخاص هي جزء مكمل لسياسات برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وتهدف برفع كفاءة المؤسسات المشمولة بهذه السياسات (زيادة الكفاءة الاقتصادية) بافتراض إن القطاع الخاص اكثر كفاءة من نظيره القطاع العام، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي للدولة.

٢ – دوافع ومبررات سياسة تنشيط القطاع الخاص:

توضح الأدبيات التي تناولت موضوع تنشيط القطاع الخاص بأن التشوهات في هيكل الإنتاج نتجت بسبب السياسات الداخلية للحكومات في الأقطار النامية حيث اتبعت هذه الحكومات منذ استقلالها استراتيجيات تنموية موجهة، وذلك بإدارة اقتصادياتها لتحقيق عدد من الأهداف مثل النمو وعدالة توزيع الموارد وأهداف أخرى سياسية، وهذه التشكيلة من التحكمات،

يتم تنفيذها عبر خمسة أسواق رئيسة السلع المحلية والخدمات، عوامل الإنتاج المحلية، المالية المحلية، رأس المال المحلي، والتجارة العالمية.

وكما هو معروف بالنسبة للقطاع الزراعي، فقد كان من بين مبررات وضع القيود على تدخل القطاع الخاص في التسويق الزراعي إن هذا القطاع الخاص يعد ذا صبغة احتكارية واستغلالية ولا يتمتع بالقدر الكافي من النمو للاضطلاع بمثل هذه المهام، لذلك لا يمكن الاعتماد عليه لتوفير منتج زراعي بأسعار مناسبة، خاصة في المناطق النائية، مما سوف يكون له أثر سلبي في الأمن الغذائي، أما مبررات تدخل الدول في الإنتاج الزراعي فيعود إلى سببين:

أولهما: إن القطاع الخاص لا يملك الخبرة الكافية ولا التمويل الكافي ولا الإمكانات الأخرى للاضطلاع بمهام تعد أساسية لتحقيق أهداف الدول التنموية، لذلك لا بد للحكومات من القيام بهذه المهام بنفسها لإنجاز النمو في الاقتصاد بالسرعة والقدر الذي تريد تحقيقه.

ثانياً: أن القطاع الخاص بسعيه وراء تعظيم الربحية لن يعكس أهداف الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث ستقتصر خدماته التسويقية فقط على الأماكن التي تكون فيها الهوامش الربحية عالية، وبذلك تحرم المناطق النائية من توفر مدخلات الإنتاج بالصورة الملائمة وأيضا من المنافذ التسويقية.

وفي كل من هذه الأسواق اتخذ تدخل الدولة عدة أشكال مثل التحكم في الأسعار والتحكم في الكميات ووضع الضوابط لأنشطة القطاع الخاص والتدخل المباشر في توفير الخدمات وفي الإنتاج (١).

وبناء على ما تقدم فقد ركزت برامج التعديلات الهيكلية بشكل عام وفي القطاع الزراعي بشكل خاص، والتي تعنى بجانب العرض، على أربعة مصادر رئيسة، والتي تتلخص بتحريك الموارد المالية المحلية، تحسين كفاءة تخصيص الموارد، تصحيح هيكل الحوافز الاقتصادية، والإصلاحات المؤسسية، في حين ركزت سياسات جانب الطلب، خلال مرحلة تطبيق التعديلات الهيكلية، بصورة متزايدة على تحرير الأسواق على المستوى القطاعي، وتعتمد إجراءات العودة إلى انضباط السوق أو تحرير الأسواق، على العودة إلى أسعار السوق التي تعكس ندرة عوامل الإنتاج، وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في الزراعة، تقليل نشاط الدولة في الزراعة واتخاذ إجراءات لضمان كفاءة أداء ما تبقى من الوظائف الحكومية بالإضافة إلى إزالة القيود الكمية والموانع الإدارية على التجارة.

٤ – الإطار القانوني والمؤسسي لسياسة تنشيط القطاع الخاص:

لقد أوضحت تجارب معظم البلدان التي تبنت سياسة تنشيط القطاع الخاص بأنها أصدرت قانوناً خاصا بذلك (Privatization Law/Act) يتفاوت في تفاصيله والصلاحيات التي يعطيها إلى الأطراف التي تؤدي أدواراً مختلفة في تنفيذ هذه السياسة، وقد هدفت هذه القوانين في معظم البلدان لإزالة العقبات القانونية التي قد تعترض تنفيذ هذه السياسية، وكذلك تحقيق أكبر قدر من الشفافية (Transparency) في ذلك, والتأكد من وضع قيمة أو سعر عادل للمؤسسات والأصول المراد بيعها أو تأجيرها (١).

وفيما يختص بالإطار المؤسسي (الآلية) (Institutional framework) اللازم لإدارة سياسة تنشيط القطاع الخاص، فإن تجارب بلدان العالم المختلفة تتفاوت كثيراً، فعلى سبيل المثال فإن العديد من دول غرب أوربا ومنها بريطانيا قد وضعت إطاراً قانونياً يحكم هذه السياسة ولكنها لم توجد آلية لإدارتها، وإنما تركت ذلك لتقوم به الوزارة المعنية التي تتبع لها المؤسسة العامة وبالتنسيق المباشر معها، وفي الناحية الأخرى فإن هنالك عدداً من دول شرقي أوربا ومنها بولندا قد وضعت عدة هياكل (آليات) تختص بإدارة جوانب مختلفة من سياسة تنشيط القطاع الخاص، نظراً لكبر حجم القطاع العام بها، وبالرغم من إن لكل من هذه التجارب محاسنها وعيوبها فقد استحسن معظم خبراء هذه السياسة قيام آلية خاصة لتنفيذها، وبالذات في الأقطار النامية للأسباب الآتية (١).

(١) إن آلية تنشيط القطاع الخاص تتحمل كل الأعباء الخاصة بعملياتها مثل تحديد البرامج والمؤسسات العامة المراد شمولها بهذه السياسة، وغيرها.

(٢) أهمية دورها في توفير الخبرات (المحلية والأجنبية) اللازمة لإنجاز سياسة تنشيط القطاع الخاص في مدة زمنية معينة.

(٣) لتحقيق اكبر قدر من الشفافية في تنفيذ سياسة تنشيط القطاع الخاص.

(٤) لتأكيد الاستقلالية والحياد التام لإنجاز هذه السياسة.

(٥) لأبعاد الحكومة عن أية اتهامات بالفساد في تنفيذ سياسة تنشيط القطاع الخاص.

٥ – أساليب وطرق تنشيط القطاع الخاص:

يمكن تصنيف أساليب تنشيط القطاع الخاص (Privatization Techniques Methods) بصورة عامة إلى نوعين من حيث تأثير كل أسلوب على ملكية الدولة (Transfer of Ownerships).

(١) وتبعاً لذلك فان النوع الأول من هذه الأساليب يتمثل في عدد من الطرق التي تنهي ملكية الدولة في الأصول أو المؤسسات العامة أما كليا أو جزئيا، وهذا يشمل الآتي (١):

أولاً: طريقة العرض العام (Public Offering): وهي تعني عرض كل أو جزء من أسهم المؤسسات العامة على عامة الناس (الجمهور) لشرائها عن طريق سوق الأوراق المالية.

ثانياً: طريقة العرض الخاص (Private Transfer of Assets): وفيها تدرج المؤسسات أو الأصول العامة في قوائم وتعلن عن طريق وسائل الأعلام للبيع إلى القطاع الخاص، المحلي أو الأجنبي، سواء كانت شركات أو أفراداً، كلياً أو جزئياً.

ثالثاً: طريقة بيع المؤسسات العامة للعاملين أو الإدارات (Employee – Management Buy outs): بهذه الطريقة تعطى الأسبقية في امتلاك المؤسسات أو الأصول أو الأسهم العامة المباعة كلياً أو جزئياً للعاملين أو لإدارات المؤسسات العامة، وفي كثير من الأحيان يكون إعطاؤهم أسهما بأسعار رمزية أو مخفضة لهذا الغرض.

رابعاً: طريقة استبدال الدين بكل أو جزء من رأس مال المؤسسة العامة (Debt– Equity Swamps): بهذا الأسلوب يتم الطلب من المؤسسات والشركات (الأجنبية غالباً) استبدال ديونها التي على الحكومة بمساهمة كلية أو جزئية من رأس مال المؤسسة المعنية.

(٢) أما النوع الثاني من أساليب تنشيط القطاع الخاص فهو يضم استخدام عدة طرق قد لا تستدعي إطلاقا أي تغيير للملكية، ومن بين هذه الأساليب ما يأتي (١):

أولاً: العقد الايجاري (Lease Contract): وهو تأجير الأصول أو المؤسسة العامة لبعض الأفراد والشركات لمدة زمنية محددة نظير مصاريف إيجار (Lease fees).

ثانياً: العقد الإداري (Management Contract): توكل بموجب العقد إدارة الأصول أو المؤسسة العامة للقطاع الخاص لمدة زمنية محددة نظير دفع أتعاب الإدارة الخاصة.

ثالثاً: إدارة المؤسسات العامة بصورة تجارية بحتة (Commercialization) يبقى هذا الأسلوب على ملكية وإدارة المؤسسة العامة بصورة كاملة في ظل الحكومة ولكنه يدخل كل أو معظم أساليب القطاع الخاص في عملية الإدارة، مثل إعطاء المؤسسة العامة قدراً كبيراً من الحرية الإدارية (Managerial Outonomy) لتحديد أهدافها وسياساتها وأسعارها واستثماراتها، مع تحفيز الإدارة والعاملين حسب مستوى تحقيق الاهداف.

رابعاً: تعريض المؤسسات العامة للمنافسة (Demonopolization): السماح للقطاع الخاص بالدخول في قطاع معين، كان فيما مضى حكراً على القطاع العام (مثل النقل الجوي).

خامساً: تقليص نشاط المؤسسة العامة (Contracting out): السماح للقطاع الخاص بتقديم بعض الخدمات التي كانت تقدم بواسطة المؤسسة العامة (تحصيل قوائم أجور الكهرباء مثلاً).

٦ – <u>مشاكل ومحددات سياسة تنشيط القطاع الخاص في ضوء التجارب الدولية</u>:

لقد أفرزت التجارب الدولية لتنفيذ سياسة تنشيط القطاع الخاص العديد من المشاكل والمحددات التي اعترضت تنفيذ ذلك، ومن أهمها الآتي (١):

(١) صعوبة تقويم الأصول والأسهم الخاصة بالمؤسسة العامة، والتي تعد من اعقد المشاكل التي واجهت تنفيذ سياسة تنشيط القطاع الخاص ولأسباب عديدة، من أهمها: محاولة الحصول على سعر مجز، انعدام أو عدم دقة المعلومات المحاسبية في المؤسسات العامة اللازمة لعملية تقويم الأصول والأسهم، انعدام الخبرة المحلية الكافية لتقويم أصول المؤسسات العامة (المعروضة للبيع أو للإيجار)، وقد سعى الكثير من أقطار العالم لاتخاذ التدابير اللازمة للتقليل من حجم هذه المشكلة.

(٢) انعدام الشفافية (Transparency)، أثير بشأن هذه المشكلة جدل واسع في بعض أقطار العالم، ويعد إنشاء الأطر القانونية والمؤسسية من انجح الوسائل لتفاديها.

(٣) معارضة فئات كثيرة من المجتمع لسياسة تنشيط القطاع الخاص، وذلك بسبب تأثيراتها السلبية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

(٤) ضعف أو انعدام سوق الأوراق المالية في الأقطار النامية، التي كان من الممكن أن تساعد في شمول العديد من المؤسسات العامة بسياسة تنشيط القطاع الخاص.

(٥) صغر حجم القطاع الخاص وعدم استطاعته استيعاب المؤسسات العامة الكثيرة المعروضة للبيع أو الإيجار في مدة قصيرة.

(٦) ضعف الأداء المالي لبعض المؤسسات العامة المعروضة للبيع أو الإيجار بما يجعلها غير جاذبة للقطاع الخاص.

تطور وضع القطاع الخاص في العراق:

شهد العراق تغيرات سياسية عديدة تفاوتت فيها الاهتمامات في القطاع الخاص انعكست على تنمية إمكانات ذلك القطاع ودوره المطلوب، وإن مسار العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص يمكن تلخيصه بالآتي (٣):

١- خلال مدة العهد الملكي وحتى عام ١٩٥٨ سادت سياسة اقتصادية حرة اقتصر فيها دور الدولة على توفير شروط نجاح المشروعات الخاصة ومتطلباتها وذلك لضعف إمكانات الدولة ومحدودية مواردها واتجاه الأنفاق العام للبنى التحتية للاقتصاد.

٢- اتجهت الدولة بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ نحو توسيع دور القطاع الحكومي وتعزيزه دون أن تحول من دور القطاع الخاص، إذ شجعت استثمار رؤوس الأموال في مشاريع اقتصادية وأصدرت عدة قوانين واتخذت العديد من الإجراءات لتنشيطه، إلا إن عام ١٩٦٤قد شهد توسعاً كبيراً في دور القطاع الحكومي بعد قرارات التأميم لشركات صناعية وتجارية كبيرة وشركات تأمين وصار قطاع البنوك بيد الدولة، وبقيت المشروعات الصغيرة بيد القطاع الخاص.

٣- وبعد عام ١٩٦٨ ازداد دور القطاع الحكومي قوة وتأثيراً في الاقتصاد الوطني، وحددت مهام مركزية للانتقال إلى الاشتراكية، وحصل توجه نحو تحديد الملكية الفردية فتنامي دور القطاع الحكومي وزادت المؤسسات الحكومية وتوسعت دائرة الأنشطة التي تنهض بها الدولة حتى أصبحت تسمى بدولة القطاع الاشتراكي.

٤- في النصف الثاني من عقد الثمانينيات وبسبب هبوط أسعار النفط والتأثيرات الاقتصادية للحرب العراقية–الإيرانية وما تعرضت له بعض مؤسسات الدولة الإنتاجية والخدمية من

خسائر انعكست على الموازنة العامة، وبغية تخفيف العبء رفعت الحكومة شعار الثورة الإدارية والاقتصادية ودعت إلى رفع الأغطية الثقيلة وإزالة الحلقات الزائدة لتشريق الأجهزة الإدارية وخلق فرص المشاركة للقطاع الخاصة، فكانت بداية التوجه نحو تبني سياسات تنشيط القطاع الخاص في العراق، في حقيقية الأمر أن بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي والإداري في العراق كانت في عام ١٩٧٧ من خلال ما عرف بندوات سميت بندوات دراسة عوامل انخفاض الإنتاجية واتخذ في ضوئها عدد من المعالجات، إلا أن اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية في أيلول عام ١٩٨٠ واستمرارها لسنوات عديدة وما تتطلبه من حشد للموارد والإمكانات والجهود كافة قد أخذت الأولوية من اهتمام الدولة.

وفي مطلع عام ١٩٨٧ أعلنت الكثير من الأطروحات والإجراءات الجذرية على ما كان قائماً، وفيما يأتي بعض من هذه الأطروحات (٥):

أولاً: أن تحديد أولويات الاستثمار في مجال المشاريع الجديدة المقترحة وأقامتها يتم على أساس إن العوائد المتحققة منها لن تكون اقل من معدل الفائدة السائدة في البنوك التجارية.

ثانياً: ضرورة تحقيق عائد اقتصادي ملائم في الاستثمار وكذلك الإنتاج والإنتاجية ويتناسب ذلك مع حجم الأموال المستثمرة وتبعاً لذلك فأن المشاريع القائمة الزراعية أو الصناعية التي هي غير مربحة أما تلغى أو تجمد.

ثالثاً:الارتفاع بكفاءة وأداء المشاريع الإنتاجية.

لقد قامت الحكومة العراقية عام ١٩٨٧ (ببيع ١٦ محطة أبقار و٢٩ مشروع لإنتاج بيض المائدة و٩مجاز كبرى ١٥ معمل علف و٤٧ بيوت زجاجية و١١ محطة بستنه وتأجير ٢١ مزرعة), وحيث هذا التوجه قد يكون صحيحاً ويدرج ضمن برنامج الخصخصة ولكن نوايا هذا الأجراء لم تكن سليمة ولم يستند إلى قرار اقتصادي وكان قراراً سياسياً متسرعاً وغير مدروس لغرض استفادة بعض رجالات النظام الحاكم منه ولذا بيعت هذه المشاءات إلى القطاع الخاص ويفترض أن تكون شركات مساهمة أو البيع للمزارعين والعاملين في هذه المشاءات لغرض الاستفادة من خبرتهم للمحافظة على الإنتاج ومما زاد الطين بله إنه بعد ٢٠٠٣ هرب بعض هؤلاء وتركوا هذه المشاريع أو الحكومة الجديدة حجزت هذه المشاءات المباعة لكون أصحابها ومالكيها من رجالات النظام السابق.

الوضع السائد لإدارة القطاع الزراعي في العراق:

١ – الوضع السائد للقطاع الخاص:

لقد شهدت السياسة الزراعية في العراق خلال السبعينيات تعظيم الدور الحكومي سواء أكان من حيث الإشراف العام أو بالدخول إلى المفاصل الدقيقة للعملية الإنتاجية في الزراعة، هذا بالإضافة إلى الخدمات المختلفة العديدة التي تقدمها إلى أبناء الريف والمنتجين الزراعيين، أما في النصف الثاني من الثمانينيات فقد شهدت السياسة الزراعية تحولاً كبيراً بإتجاه الحد من التدخل الحكومي للعملية الإنتاجية وإزالة هذا التدخل، وفي التسعينيات بسبب ظروف الحصار اتجهت الدولة إلى الإشراف الكامل على الإنتاج والتسويق وأسعار المنتجات الزراعية خاصة محاصيل الحبوب لأجل تأمين الغذاء لأبناء الشعب، إلا أن الدولة بدأت بعد ذلك بمحاولة الانسحاب من هذا التدخل على قدر ما تسمح به ظروف الحصار والانفراج الدولي ولكن بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ أصبحت معالم الاقتصاد العراقي وسياسته غير واضحة المعالم رغم ان الكل ينادي بالإصلاح الاقتصادي.

(١) مجال الإنتاج الزراعي: ففي هذا المجال يلاحظ أن الدولة في العراق قد تدخلت بشكل كبير حيث تملكت معظم المشاريع الإنتاجية التي شملت محطات أبقار الحليب، مشاريع الدواجن، معامل العلف، مشاريع الأسماك، مزارع، محطات البستنة والمشاتل وغيرها، وفي عام ١٩٨٧ اتخذت الدولة إجراءات عديدة تضمنت الانسحاب من الأنشطة الإنتاجية– عدا الإستراتيجية منها– وتركز دورها على الأنشطة البحثية والخدمية المساندة للإنتاج الزراعي، وتضمنت المؤسسات والمشاريع الحكومية التي تم نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص في القطاع الزراعي بيعاً وتأجيراً (٦).

أولاً: محطات أبقار الحليب: وهي (١٦) محطة (إجمالي طاقاتها التصميمية ٤٢٨٠٠ رأس أبقار حليب) منتشرة في أنحاء القطر تم تحويل ملكيتها للقطاع الخاص هذا إضافة إلى (٣) مجازر حيوانات كبيرة.

ثانياً: مشاريع الدواجن الكبرى: وهي تمثل أربعة مجالات لمشاريع كبرى تتمثل في:

مشاريع إنتاج بيض المائدة	١٧	٢.١ مليار بيضة سنوياً
مشاريع إنتاج بيض التفقيس لفروج اللحم	١١	٣٢٣ مليون بيضة سنوياً
مشاريع إنتاج أفراخ دجاج البيض	٢	٣٢ ألف أم لأربع وجبات سنوياً
مشاريع إنتاج أفراخ أمهات بيض التفقيس	١	٣.٨ مليون فرخة (أم أنثى)

هذا إضافة إلى (٩) مجازر دواجن كبرى، نقلت ملكيتها جميعاً إلى القطاع الخاص.

ثالثاً: معامل العلف الكبرى: يبلغ عددها (١٥) معملاً (إجمالي طاقاتها التصميمية ٢٠٥ طن/ساعة) تتولى تغطية احتياجات مشاريع الثروة الحيوانية في أنحاء القطر كافة من العلف الحيواني، وقد تم تحويل ملكية هذه المعامل للقطاع الخاص.

رابعاً: محطات البستنة والمشاتل والواحات الصحراوية: وتهدف هذه المحطات والمشاتل إلى توفير الشتول المحسنة من الفواكه، يبلغ عدد هذه المحطات (١١) محطة و(١٢) مشتلاً وحوالي (٢٥) واحة حيث تم تحويل ملكيتها جميعها للقطاع الخاص.

خامساً: مخازن مبردة ومجمدة: وهي تستخدم لتبريد وتجميد المنتجات الزراعية من الفواكه والخضراوات والبطاطا والمنتجات الحيوانية، حيث بلغت طاقتها الخزنية (١٥٨٤٩٣) طناً نقلت ملكيتها إلى القطاع الخاص.

سادساً: بيوت زجاجية وبلاستيكية: وهي تمثل مزرعتين للبيوت الزجاجية في الراشدية والنهروان لإنتاج الخضراوات المحلية بواقع (٤٥) بيتاً زجاجياً وعلى مساحة تبلغ (٢٩٦) دونما إضافة إلى (١٤٠) بيتاً بلاستيكياً وعلى مساحة تبلغ (٦٥) دونما حيث أجرت إلى القطاع الخاص بعقود طويلة الأمد.

سابعاً: مزارع الدولة: وهي تمثل (٢١) مزرعة دولة ألغيت وأجرت مساحتها البالغة (١٦٠) ألف دونم تقريباً إلى القطاع الخاص بعقود طويلة الأمد.

ثامناً: مشاريع اسماك: وهي مزرعتان سمكيتان لإنتاج أصبعيات الأسماك وتربيتها وقد نقلت ملكيتهما إلى القطاع الخاص.

(٢) **مجال الخدمات الزراعية:** وفي هذا المجال وبغض النظر عن أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد الوطني ودرجة التدخل الحكومي والعام في مجال الإنتاج الزراعي، فإن الدولة قد تدخلت بدرجة كبيرة ومباشرة في تقديم الخدمات الزراعية الساندة، والتي شملت التمويل والتسويق وتوفير مدخلات الإنتاج (البذور المحسنة، الأسمدة، الآلات الزراعية وغيرها) وتقديم خدمات الثروة الحيوانية والبيطرية والبحوث الزراعية وتدريب الكوادر الزراعية والإرشاد الزراعي ومكافحة الآفات والري وغيرها، وقد قامت الدولة بإنشاء المؤسسات العامة المتخصصة لتقديم هذه الخدمات، وكذلك البنى الأساسية مثل الكليات والمعاهد الزراعية، ومراكز البحث العلمي والطرق الريفية والاتصالات وصوامع الحبوب وشبكات الكهرباء.

وقد كان سبب قيام الدولة بتقديم هذه الخدمات هو عدم استطاعة تولي القطاع الخاص هذا الدور، أما لأنه لا يملك رأس المال اللازم لتقديم هذه الخدمات ذوات الكلفة العالية أو لأنه لا يرغب في دخول مجالات غير مربحة، وبالرغم من وجاهة هذه الحجة فإن تدخل الحكومة في تقديم الخدمات الزراعية الساندة لم يكن يخلو من بعض المشاكل بسبب إن هذه الخدمات تقدم كلها أو بعضها مجاناً أو بأسعار رمزية، الأمر الذي زاد من أعباء تحمل الموازنة العامة نفقات هذه الخدمات على الرغم من ظروف الحصار المفروض على القطر والتي هي بدورها أدت إلى تقلص أو انحسار تقديم هذه الخدمات إلى المستفيدين منها.

وفي ضوء سياسة تنشيط القطاع الخاص تم في عام ١٩٨٧ تحويل معظم البناء التسويقي الزراعي مثل المخازن ووسائط النقل ومراكز التعبئة والفرز إلى النشاط الخاص، كما تم تأجير مكاتب البيع بالجملة في أسواق الجملة في أنحاء القطر كافة إلى وسطاء وتجار لإجراء عمليات البيع والشراء ومنح المنتجين حرية بيع حاصلاتهم الزراعية من الحبوب والمحاصيل الصناعية إلى الدولة أو الأسواق المحلية بعد أن كان بيعها خلال المدة السابقة لذلك محصوراً بالدولة فقط.

٢ – <u>الدوافع والمبررات</u>:

لم يقدم العراق – كما سبق التطرق إليه– على تطبيق برنامج الإصلاح والتكييف الهيكلي في عام ١٩٨٧ استجابة لطلب أو شروط المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما جرى عليه الحال بالنسبة لبعض الأقطار العربية وأقطار العالم الثالث التي كانت تعاني من وطأة الديون الخارجية، إضافة إلى المشكلات الاقتصادية المعقدة، إنما كانت هذه السياسة نابعة من رؤية الدولة والمراجعة الشمولية لتقويم السياسات التي جرى تطبيقها منذ السبعينيات ووفق الظروف الدولية المستجدة.

وتتمثل أهم المبررات التي حملت الدولة على تبني سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي للقطاع الزراعي، التي تأتي في مقدمتها سياسة تنشيط القطاع الخاص، بالآتي (٧):

(١) خلق نمط زراعي جديد يعتمد بصفة أساسية على اقتصاديات كبر الحجم والتقنية المتطورة.

(٢) تحرير أسواق السلع والمنتجات.

(٣) التخفيف من أعباء الدولة خاصة في توفير مستلزمات الإنتاج والأعباء الاستثمارية.

(٤) تحقيق التوازن بين القطاعات المختلفة.

(٥) تعزيز العلاقة العضوية بين القطاع العام والخاص.

٣ – <u>الأسلوب المتبع</u>:

لابد من القول إن التعامل مع المشاريع الزراعية القائمة بموجب التوجيهات المركزية ضمن الأهداف الإستراتيجية التي رسمتها الدولة للاقتصاد العراقي في مرحلة ما قبل الحرب عام ٢٠٠٣ قد تحددت ببيع وتأجير العديد من المشاريع الإنتاجية العائدة للقطاع الاشتراكي (العام) وفتح الأبواب أمام القطاع الخاص للمشاركة في الاستثمار وبدعم من الدولة وبتسهيلات واسعة، وقد تضمن الأسلوب المتبع الاتجاهات الآتية: (١) البيع الكامل أو التأجير الكامل لمشتر أو مستأجر واحد أو لمجموعة مشترين ومستأجرين وفي مزايدة عامة بعد الإعلان عنها في وسائل الأعلام المتاحة وفق قانون بيع وتأجير أموال الدولة المرقم ٣٢ المعدل لسنة ١٩٨٦، وقد تضمنت عملية تحويل مشاريع الإنتاج الزراعي من الدولة إلى القطاع الخاص الامتيازات الآتية (٨):

أولاً: بيع الموجودات المتداولة للأدوات الاحتياطية ومستلزمات الإنتاج ضمن تلك المشاريع بأسعار كلفها. ثانياً: بيع الموجودات الثابتة من الأبنية والآليات والسيارات والكمائن بالقيمة الدفترية.

ثالثاً: تقسيط قيم الشراء للمشاريع على مدى ١٠ سنوات وبدون فائدة.

رابعاً: تجهيز تلك المشاريع باحتياطي ضخم من المستلزمات والمواد الأولية الأساسية لنشاطه.

خامساً: بقاء الملاكات الفنية المختصة تحت الإعارة لإدارة تلك المشاريع لمدة لا تقل عن ستة أشهر.

سادساً: شمول احتياجات تلك المشاريع من المستلزمات الزراعية والأدوات الاحتياطية والزراعية ببرامج الاستيراد التي أعدتها وزارة الزراعة.

سابعاً: إقراض المستثمرين من قبل المصرف الزراعي التعاوني عن قيم مستلزمات الإنتاج الأساسية مثل الأعلاف والأفراخ والدواجن والأبقار.

ثامناً: من الأساليب الأخرى التي اتبعت في تنشيط القطاع الخاص إضافة إلى بيع وتأجير المشاريع الزراعية الإنتاجية هو إقامة تعاون مشترك في إدارة بعض الأنشطة الزراعية من خلال تكوين قطاع مختلط، حيث تم تأسيس الشركات الزراعية المختلطة الآتية برأسمال مكتتب مساهم به من قبل مؤسسات الدولة وبحيث لا يتجاوز حصتها ٥٠٪[*] وهذه الشركات هي (٩):

(١) الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية (١٩٨٤/٨/١٥) برأسمال مكتتب مقداره (١٢٠) مليون دينار.

(٢) الشركة العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية (١٩٨٧/٦/١٣) برأسمال مكتتب مقداره (٧٥٠) مليون دينار.

(٣) الشركة العراقية لإنتاج البذور (١٩٨٥/٥/١٠) برأسمال مكتتب مقداره (٥٦٠) مليون دينار.

(٤) الشركة الوطنية لإنتاج وتسويق الأسماك (١٩٩٢/٥/١٠) برأسمال مكتتب مقداره (٦٠) مليون دينار.

وفيما يخص الخدمات الزراعية فإن الدولة قد احتفظت بمعظم المؤسسات العامة العاملة في هذا المجال، ما عدا خدمات التسويق الزراعي التي انتقلت إدارته إلى القطاع الخاص، والتمويل حيث أجيزت المصارف الأهلية (والتي أنشأت مؤخراً) في تقديم خدماتها إلى المستفيدين من المستثمرين والمزارعين وبأسعار فائدة تجارية.

٤ – <u>الإطار القانوني والمؤسسي</u>:

لقد أدارت الدولة عملية تنشيط القطاع الخاص في القطاع الزراعي في العراق بصورة مباشرة وبدون إصدار قانون خاص بذلك، كما إنها لم تنشئ هياكل مؤسسية لهذا الغرض، ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى أن هذه العملية قد اتسمت بالسرعة والحماس والحسم الكمي، حيث تم بيع أو تأجير (٧٤) مشروعاً في مدة (٤٠) شهراً خلال المدة ١٩٨٧–١٩٩٠، والذي أدى بدوره لمشاكل كثيرة، مثل انعدام الأسس لنقل إدارة المشاريع الزراعية من الدولة إلى القطاع الخاص واختيار المستثمرين وغيرها. وقد تم استحداث الهيئة العامة لتنظيم الاستثمارات الزراعية عام ١٩٩٣ للمتابعة والأشراف على هذه المشاريع إضافة إلى مهام أخرى حددت لها (١٠).

٥ – <u>المجالات الراهنة لتنشيط القطاع الخاص</u>:

في النصف الثاني من التسعينيات، وفي ظل استمرار الحصار الاقتصادي على العراق اتجهت الدولة إلى تحويل الدوائر الزراعية إلى دوائر وشركات متخصصة تعتمد التمويل الذاتي لنشاطها، مما أدى هذا إلى اعتماد أنشطة إنتاجية وتجارية ضمن خطط هذه الدوائر والشركات من أجل الحصول على الإيرادات التي تحقق لها المواصلة على العمل.

أما في الوقت الحاضر وبعد انتهاء الحرب وقيام نظام سياسي جديد يعتمد أسس اقتصادية جديدة ويأخذ بمفهوم حرية السوق والخصخصة والاستثمار الوطني والأجنبي، فإن مجالات تنشيط القطاع الزراعي تأخذ الاتجاهين الآتيين:

(١) فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة سواء المحلية منها أو الأجنبية في الدخول لمفاصل القطاع الزراعي سواء كشركات أو كأفراد لإقامة المشاريع الجديدة الإنتاجية والخدمية ووفق ما جاء بالأمر رقم (١) لعام ٢٠٠٣ والصادر عن الإدارة المدنية لسلطة الائتلاف المؤقتة والخاص بالاستثمار الأجنبي في العراق كما تبعها إصدار قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل بقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٠.

(٢) نقل كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية المتبقية لدى وزارة الزراعة إلى القطاع الخاص.

(٣) أطلقت الحكومة العراقية مطلع عام ٢٠٠٨ مشروع المبادرة الزراعية التي كان عمرها الافتراضي ثلاث سنوات، لكن نجاحها في الأعوام السابقة شجع الحكومة على تمديها إلى عشر سنوات أخرى وتهدف المبادرة إلى النهوض بالقطاع الزراعي الخاص في البلاد وجعل الزراعة تحتل مرتبة متقدمة في مجال رفد السوق بالإنتاج المحلي بعد أن بلغ عدد المستفيدين من القروض الزراعية عشرات الآلاف من الفلاحين والمزارعين، ليشمل صندوق الإقراض ٤٥ غرضاً زراعياً مختلفا بلغت المبالغ التي سلفت للمستفدين ٥١٥ مليار دينار عراقي للسنوات الأربع المنصرمة وبدون فوائد كما قرر المصرف الزراعي خطته الائتمانية التي تعتمد على القروض المصرفية للفترة ١ /١ – ٣١ / ١٢ / ٢٠١٣ بمبلغ ١٢٥ مليار دينار عراقي (١١).

المشاكل والعقبات التي تواجه خصخصة القطاع الزراعي في العراق:

بعد تطبيق التعديلات الهيكلية لم تظهر آثار سلبية واضحة على الفلاحين والمزارعين بل يمكن القول أنه كان لهذه التعديلات أثراً بارزاً في تنشيط القطاع الخاص في الزراعة سوا أكان في مجالاً الإنتاج أم التسويق أم الاستثمار، وقد كان للأسعار المجزية التي دفعت للمنتجين الزراعيين وخاصة منتجين الحبوب وهي من المحاصيل الإستراتيجية في العراق تأثيراً ايجابياً وكبيراً على دخولهم مما ساعد على تحسين مستوى معيشتهم إلا إنه يمكن القول أن تأثير ذلك على الاقتصاد الوطني كان كبيراً حيث ساهم ذلك في خلق فوائض مالية كبيرة لدى المنتجين ساهمت بدورها في ارتفاع حدة التضخم في البلد خاصة وهو يعيش حالة

الحصار وكما يمكن القول أن ذلك كان متناسباً مع حجم الحيازات، أي أن صغار المزارعين من ذلك كان محدوداً قياساً بأصحاب الملكيات الواسعة نسبياً.

أما مؤشرات التنمية الاجتماعية التي أشارت إلى تحسن وارتفاع مستويات الخدمات الاجتماعية لسكان الريف عموماً بفعل خطط التنمية القومية، إلا إنه يمكن القول هنا بأن الحصار الجائر المفروض على العراق في سنته التاسعة قد القى ظلالاً كثيفة في هذا المجال حيث تراجعت مستويات تقديم الخدمات عن المستويات التي بلغتها وبذلك فأنه لم يكن لبرنامج التعديلات الهيكلية أي دور سلبي في هذا المجال، وأن استمرار الدولة في تنفيذ خططها في مجالات التنمية المختلفة ومنها الاجتماعية وخاصة في الريف على قدر ما تسمح به ظروف الحصار الصعبة لهو كفيل بالمحافظة على مستويات التنمية الاجتماعية من التدهور، إن لم نقل النهوض بها مرة ثانية والوصول بها إلى مستوياتها المتقدمة التي بلغتها وبما يسهم في دعم وتعزيز برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي للزراعة في العراق وشعوراً من الدولة في العراق بأهمية البناء التسويقي ومن ضمنها الأسواق فقد عمدت على توفير مستلزمات التسويق من وسائط النقل والمخازن الاعتيادية والمبردة وتوسيع الأسواق وتهيئة الملاكات الفنية ذات العلاقة بالنشاط التسويقي وتوفير المعلومات السوقية وإنشاء جهاز لتحديد الأسعار من أجل تحقيق الضمان الاقتصادي للمنتجين الزراعيين من جهة وتأمين الأسعار المناسبة للمستهلكين من جهة أخرى.

لقد اتجهت السياسة الزراعية ما بعد عام ١٩٨٧ إلى القيام بتحويل ملكية معظم البناء التسويقي مثل المخازن ووسائط النقل ومراكز التعبئة والفرز إلى النشاط الزراعي الخاص، كما تم تأجير مكاتب البيع بالجملة في أسواق الجملة في أنحاء القطر كافة إلى وسطاء وتجار لإجراء عمليات البيع والشراء مع بقاء ملكيتها للدولة أو تأجيرها للاتحاد العام للتعاون وقد ترتب على ذلك اطلاق تسعيرة الفاكهة والخضراوات في عام ١٩٨٨، ولكن في عام ١٩٨٩ ونتيجة لبعض المظاهر الاحتكارية اعيد تسعير بعض المنتجات الرئيسة وذلك في حدود وضع حد أعلى للبيع وفي عام ١٩٩٤ أطلقت مرة أخرى وبشكل متدرج فأصبحت الأسعار حرة كلية.

مما تقدم يتضح لنا أهمية تعزيز الدور الإشرافي والرقابي للحكومة في الأسواق المحلية من أجل ضمان وسلامة ما تحقق من خطوات وإجراءات ومن أجل ضمان تحقيق سوق منافسة بخاصة وإن سلعاً مثل السلع الزراعية تستجيب إلى هذا النمط من الأسواق وهذا يتطلب توفير مستلزمات الإنتاج وتوفير حرية حركة السلع الزراعية في الأسواق الداخلية

والخارجية ولا شك أن بعض الإجراءات الاقتصادية والتنظيمية يمكن للسياسة التسويقية أن تقوم بها للوصول إلى كفاءة عالية في اداء العمل التسويقي الزراعي، كما ولا بد من إيجاد دائرة مختصة بالتسويق الزراعي لأغراض الإشراف والمتابعة (١٢).

ولكن ورغم هذا تعددت وتنوعت المشاكل والعقبات التي واجهها القطاع الخاص نفسه بعد تحمله مسؤولية إدارة المشاريع التي تم بيعها أو تأجيرها من قبل الدولة، ومن هذه المشاكل والعقبات مما يتصل بطبيعة تكوين هذا القطاع ومنها ما يتصل بعوامل خارجية سواء تمثلت تلك بالعوامل الفنية والاقتصادية أو غيرها.

يمكن حصر المشاكل والعقبات التي واجهت عملية تنشيط القطاع الخاص في العراق بما يأتي:

١- غياب النظرة الشمولية والمستقبلية لنشاط القطاع الخاص، وذلك نتيجة لحداثة خبراته في المجال الزراعي.

٢- خصخصة مؤسسات عامة بثمن بخس لمصلحة فئة معينه من المجتمع كان لهم دور وسلطة في أدارة الدولة، منها على سبيل المثال معمل علف واسط ومزرعة الحوت في الدبوني.

٣- ضعف سوق الأوراق المالية في العراق أو عدم وجودها آنذاك.

٤- الأداء المالي المتدني للمؤسسات التي تم خصخصتها وعدم استطاعة القطاع الخاص بخبرته المتواضعة جعلها جذابة مالياً أو استثمارياً.

٥- عدم اهتمام القطاع الخاص بتطوير قدراته الفنية والإدارية معتمدا على قدراته التقليدية.

٦- عدم استفادة القطاع الخاص من الخبراء والفنيين ذوي الاختصاص، أو محدودية ذلك، والذين كانوا يقومون بإدارة هذه المشاريع من ذي قبل.

٧- اتسمت عملية نقل ملكية المشاريع الزراعية أو تأجيرها للقطاع الخاص بالسرعة مما تسبب في حدوث العديد من الثغرات في إرساء قواعد هذه التجربة.

٨- ضعف العمل الرقابي من قبل الجهات القطاعية ومن قبل ديوان الرقابة المالية.

٩- عدم وجود قانون لتنظيم استثمارات القطاع الخاص في القطاع الزراعي.

الإجراءات التي تؤدي إلى حرية الأسواق في القطاع الزراعي:

١- كما أشرنا سابقاً أن إزالة الدعم ورفع أسعار الفائدة وتخفيض العملة الوطنية سيؤدي إلى رفع أسعار المنتجات الزراعية، كذلك رفع الدعم من المستهلكين يؤدي إلى تناقص استهلاك السلع على مدى الزمن القصير.

٢- تنمية القطاع الخاص في المجال الزراعي (المنتجين) بإزالة المعوقات في مجال التسويق الزراعي والبحوث الزراعية.

٣- إعطاء الدور القيادي للقطاع الخاص في الزراعة وتقليل نفوذ ودور النشاط الحكومي وهذا يأتي من الحد من تدخل الحكومة في النشاط الزراعي وتوضيح أدبيات الخصخصة والتعاقد مع القطاع الخاص لتقديم الخدمة عوضاً عن الحكومة.

٤- التخلص من القيود والإجراءات التي تمثل عراقيل على كمية التجارة المحلية كما يحصل في القيود على حركة المنتجات الزراعية بين أسواق المحافظات وإمكانية تطوير هذه القوة حتى على حرية حركة التجارة الخارجية التصدير والاستيراد مع مراعاة التعريفات الكمركية والشروط الصحية للسلع.

الآثار السلبية لعملية الخصخصة في القطاع الزراعي:

١- إن إلغاء الدعم الحكومي للقطاع الزراعي أدى إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار السلع الزراعية وزيادة تكاليف إنتاجها وهذا يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للمستهلكين إذا لم تواكبها زيادة في الدخول الحقيقية لأفراد المجتمع.

٢- زيادة حجم البطالة بسبب الاستغناء عن خدمات العاملين في بعض مؤسسات الدولة التي تم خصخصتها والسبب الأساسي إن هذه المؤسسات تعاني من بطالة مقنعة بسبب التوظيف الذي يزيد عن حاجة العاملين ولكن هذه المشكلة يمكن حلها بأجراء بسيط بيع أو إيجار المؤسسة على العاملين فيها.

نتائج خصخصة القطاع الزراعي قبل وبعد ٢٠٠٣:

لقد امسك نظام الحكم السابق في العراق قبضته المركزية على القطاع الزراعي لكون سياسته ذات نهج اشتراكي لكن فيما بعد أدرك خطورة هذا التوجه الذي لم يضيف شيئاً

له إلا رداءة الإنتاج كماً ونوعاً وشيوع ظاهرة البطالة حيث أصبح جيش جرار من الموظفين الحكوميين يعملون في المؤسسات والشركات الزراعية الحكومية.

لقد جاءت الحرب العراقية – الإيرانية عام ١٩٨٠ والتحاق اغلب هؤلاء الموظفين أن لم يكن جميعهم في جبهات القتال وترك هذه المؤسسات فارغة من موظفيها بعد أن أصبحت خاسرة مالياً صدمة كبيرة لتطلعات الحكومة من هنا جاء قرارها للتفكير جدياً بإجراء خصخصة هذا القطاع الحيوي الذي تم فيما بعد بمرحلة متأخرة عام ١٩٨٧ حيث سبق هذا أن الحكومة شرعت قوانين سهلت هذا التحول المهم.

رقم القانون	تاريخه	عنوانه
١١٦	١٩٨٠	تنظيم عمل الشركات الزراعية
٣٩٥	١٩٨٣	تأجير سفوح الجبال والوديان
٣٥	١٩٨٣	تأجير الأراضي الزراعية لأشخاص والشركات الأهلية
١٧٨	١٩٨٣	تأجير أراضي الدولة لإنشاء دواجن بيض المائدة
٤٥٥	١٩٨٤	تأجير أراضي الدولة لإنشاء المشاتل
٩٥٥	١٩٨٥	تأجير أراضي الدولة الغير صالحة للزراعة لإنشاء بحيرات الأسماك
٣٢	١٩٨٦	بيع أموال الدولة للقطاع الخاص
١٠٥	٢٠٠٠	أنشاء صندوق تنمية القطاع الخاص والمختلط
١٠٦	٢٠٠٠	إعفاء القطاع الخاص من ضريبة الدخل

لكن ما يعاب على هذا الإجراء عدم تأهيل القطاع الخاص فنياً ومالياً لأخذ المبادرة في العمل بدل القطاع الحكومي ثم جاء غزو دولة الكويت عام ١٩٩٠ وضرب طوق من الحصار الدولي الشامل على العراق صدمة ثانية تلقاها النظام في كل خططه ومشاريعه ومنها خصخصة القطاع الزراعي. ورغم أن الخصخصة لم تكن استجابة لقرار اقتصادي مدروس وإنما كانت وليدة اجتهاد وقرار سياسي محلي أملتها ظروف الحاجة والوضع الراهن ورغم هذا الأثر السلبي إلا أنها حققت نتائج جيدة نسبياً لا سيما في إنتاج الحبوب زمنها الحنطة بعد إن وافقت الأمم المتحدة على مذكرة النفط مقابل الغذاء ودخول مستلزمات زراعية بموجب هذه المذكرة فقد بلغ الإنتاج المحلي من هذا المحصول للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٣، ١.١, ٢.٢ , ٢.٦

, ٢.٣ مليون طن (١٣) على التوالي رغم أن طائرات العدوان الأمريكي كانت ترمي بمشاعل اللهب على المزارع أثناء فترة الحصاد بغية كسر شوكة العراقيين وإلحاق الأذى بهم.

أما واقع الزراعة في العراق بعد ٢٠٠٣ فلم يظهر تحسن كبير حيث المساحة المزروعة لم تزد عن١.٣ – ١.٥ مليون هكتار/حنطة ومن المؤكد هناك أسباب طبيعية وسياسية وراء ذلك، فالأسباب الطبيعية تتعلق بحالة المناخ والظروف الجوية والاحتباس الحراري ، والأسباب السياسية تمثل بإنخفاض كمية المياه المتدفقة إلى نهري دجلة والفرات من تركيا وإيران نتيجة تحكمهما بالحصة المائية المقررة دولياً للعراق ولكن قيام الحكومة بتشريع قانون الاستثمار عام ٢٠٠٦ ومن ثم المبادرة الزراعية لقانون صندوق الإقراض الزراعي للفلاحين وصغار المزارعين رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٩ كانت ذات أثر كبير في تطور الاستثمار الزراعي الخاص وزيادة الإنتاج ومنه الحنطة فقد كان ١.٧، ٢.٧، ٢.٨ مليون طن (١٤) للفترة ٢٠٠٩–٢٠١١ كما تطور إنتاج الخضر من الطماطم والخيار في البيوت البلاستيكية بشكل كبير قد يسد الحاجة المحلية, كما إن وزارة الزراعة العراقية أعلنت عرض مساحة ٥٠٠ ألف هكتار للاستثمار العراقي او العربي في جنوب العراق – محافظة واسط مجاوره إلى الحدود الإيرانية بعد أن يصار العمل فيها لتخليصها من الألغام ممكن أرواء هذه المساحة من مصدر مياه الآبار الارتوازية وبشبكات الري الحديثة الرش والتنقيط وهذا سوف يسهم برفع مساحة الحنطة المزروعة التي بقيت لمواسم سابقة لا تزيد عن ١٨٠ – ٢٠٠ ألف هكتار في المحافظة لسنوات سابقة وهذا سوف يقلل من كميات القمح المستوردة سنوياً وسيوفر عملة صعبة للبلد.

١ – <u>اجراءات ضرورية يجب ان تقوم بها الدوله بجانب الخصخصة للقطاع الزراعي</u>:

(١) ضرورة تشجيع ظاهرة التعاقد بين المزارعين ومؤسسات الدولة (وزارة الصناعة) للحصول على المواد الأولية مثل بذور زهرة الشمس لمعمل الزيوت والقطن والصوف لمعامل النسيج والحليب لمعامل الألبان وإمداد هؤلاء المزارعين بالسلف المالية وتقديم الخبرة والإرشاد لهم.

(٢) دراسة الأسعار بشقيها الحرة والمخططة والنظر اليها من زاويتين على أساس كلفة وعلى أساس عامل تشجيعي لغرض رسم سياسة سعريه لتشجيع الفلاح على الإنتاج فأسعار المحاصيل الأساسية تحددها الدولة بعكس أسعار الخضر والفواكه فهي تخضع الى تذبذبات نتيجة العرض والطلب في السوق، حيث لابد من ضمان دخل مجزي للفلاح كي

لا يفكر بعمل أخر فقد أعطت له سيارة (ببك اب) لغرض خدمة محصوله لكن شغلها في النقل للإفراد وفي عمل أخر غير الأرض والزراعة بسبب الدخل الأكبر والسريع الذي يحصل عليه وهذه المشكلة كلها بسبب السياسة الشعرية، إن عدم وضوح السياسة السعرية انعكس على كمية الإنتاج والسؤال كيف نطور إنتاج الحبوب والخضر وأسعار الأسمدة والبذور عالية؟! وكيف نطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والعلف مرتفع السعر جداً؟! حتى الحلول لم يفكر احد بها مثلاً استخدام العلف الأخضر، وبتنا نخاف أن يترك مربي الأبقار والجاموس مهنتهم، إن المطلوب منا وضع سياسة سعرية فيها ضوابط تحمي المنتج اولاً وتحمي المستهلك ثانياً ولكن كيف يتم هذا ولحد الآن لم يدخل نمط استهلاك العائلة ضمن أطار التخطيط؟! ولم يحدد دخل القطاع الخاص واقتصر الأمر على تحديد دخل الموظف الحكومي، البعض يقول يمكن التخلي عن السياسة السعرية كما هو معمول به في بعض الدول الرأسمالية نقول نعم ولكن لابد من بناء جهاز ضريبي كفؤ له تأثيراته الاقتصادية على الإنتاج والاستهلاك كما يمكن اعتماد آلية السوق فهي الضمانة والأسلوب الأفضل في حالة عدم الحصول على بيانات دقيقة لغرض اعتماد السياسة السعرية.

(٣) ضرورة وجود ترابط بين السياسة السعرية والسياسة التسويقية لأن كلف التسويق في بعض الأحيان تمتص كل الأرباح المتحققة للمزارع وخاصة أجور النقل لذا المطلوب أنشاء مجالس تسويق على غرار مجالس التسويق في المملكة المتحدة لغرض تحديد السعر الذي يحفز المنتج بالإنتاج وهذا مفيد حتى للمستهلك حيث يحمل كلفة الخزن والتسويق ونتجنب الأزمة والارتفاع الحاد في الأسعار ونجنب المزارع مشكلة ذهاب ارباحة الى حلقة الوسطاء والعملاء.

(٤) الاهتمام بالتامين الزراعي لأنه يقلل من المخاطر ويقلل الكلفة ويزيد الإنتاج وبالتالي دفع عملية التنمية وهذا الاهتمام تتبعه اغلب الدول الرائدة في الزراعة.

(٥) المصرف الزراعي هو أساساً تابع وليس مخطط ومبادر وليس له سياسة هادفة في العملية الإنتاجية وبات أمره محصور بتحقيق الفائدة وضمان ان المبالغ التي سلفها سترد حتما حتى ولو لم تحقق الغرض التي منحت من اجلها والعلة تكمن بعدم اعتماد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية عند منح الإجازات الاستثمارية، وقد دخل الى حقول الدواجن والأبقار وبحيرات الأسماك المتطفلين وليس المنتجين للاستفادة من القروض الميسرة.

وكان الأولى ان نوفر مادة العلف للأبقار والمواشي أفضل من التسليف بمبلغ ١٠ ملايين دينار لتربية الأبقار لأن اغلبهم استثمرها في نشاط آخر ليس زراعي أصلاً، اما الكشوفات التي تجرى من قبل اللجان الزراعية والمصرف فيمكن المستلف ان يتحايل ويجمع أعداد من الأبقار من القرى المجاورة في يوم موعد الكشف.

(٦) أعادة عمليات الاستصلاح والتسوية للأراضي في المشاريع المستصلحة سابقا وإدامة وصيانة شبكات الري والبزل فيها.

(٧) انشاء مختبرات تحليل التربة واعتماد آلية إضافة السماد الكيماوي على ضوء التحليل.

(٨) اعداد الكوادر العاملة في القطاع الزراعي من العناصر الشابة وتهذيب هيكل الوزارة من الكوادر كبيرة السن باستثناء الاستشاريين والخبراء فقد شهدت وزارة الزراعة تضخم وترهل في كادرها بعد ٢٠٠٣ لرجوع أعداد كبيرة جداً من كبار السن المحسوبين على السياسيين ولم تشهد تعين أي خريج على الملاك الدائم من الزراعيين والبيطريين مطلقاً في حين قامت الوزارات الأخرى بإجراءات التعين للشباب المتخرجين حديثاً.

(٩) الاهتمام بالتوعية والإرشاد الريفي وتشجيع الصناعات الحرفية كالمنسوجات الصوفية من السجاد المنزلي.

(١٠) تطوير المجتمع الريفي بإنشاء الخدمات الصحية والكهرباء والماء الصافي وطرق المواصلات.

(١١) زيادة تخصيصات القطاع الزراعي وزيادة رؤوس الأموال المستثمرة لغرض زيادة الإنتاج، أن الاستثمارات في القطاع الزراعي قد ازدادت خلال المدة ٧٠-١٩٩٥، سنة بعد أخرى، إلا أن نسبة الإنفاق الاستثماري من إجمالي المبالغ المخصصة له في الخطط والبرامج الاستثمارية قد بلغت معدلاً بلغ (٧٤٪)، وهذا يشير إلى محدودية القطاع الزراعي ذاته في استيعاب الاستثمارات الموظفة فيه.

(١٢) اعتماد سياسة إنتاج البدائل الزراعية بشقيها النباتي والحيواني التي تستورد من الخارج وذلك لتجنب العبء في ميزان المدفوعات ولتوفير العملة بالنقد الأجنبي، لقد أصبح العراق بعد عام ٢٠٠٣ سوقاً تجارية لتصريف منتجات الدول المجاورة فالخضروات والمشتقات الحيوانية تأتي من إيران وسوريا وتركيا والسعودية؛ بل حتى الهند تأتي منه فواكه للعراق؟! ولكن يمكن الحد من الاستيراد من خلال فرض ضرائب على المنتجات المستوردة ثم تشجيع المنتج الوطني ودعمه.

(١٣) تخطيط الإنتاج الزراعي على ضوء الحاجة الغذائية من خلال اعداد ميزانية الأسرة بالتعاون بين وزارة الزراعة وزارة التخطيط.

(١٤) ايجاد حلقة وصل وتطوير العلاقة بين الإنتاج النباتي والحيواني لغرض التفكير بجدية التكامل الزراعي الصناعي وتشجيع الشركات القائمة بذلك مثل الشركة العراقية الأردنية في واسط.

(١٥) تطوير الثروة الحيوانية عن طريق برنامج تشغيل حقول الدواجن والاهتمام بحقول الجاموس والأبقار وتشجيع تأسيس بحيرات الأسماك ومنح السلف المالية للمستثمرين بعد اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية حتماً.

(١٦) معالجة البطالة في القطاع الزراعي بالنسبة لخريجي كليات ومعاهد الزراعة والبيطرية بتفعيل قانون الأراضي المتروكة وتوزيعها عليهم ومدهم بمستلزمات استثمارها وإطفاء الأقساط او إعفائهم منها بعد نجاحهم في العملية الزراعية (١٥).

(١٧) يجب أن تكون هنالك رؤية لحقوق المنتج والمستهلك ووضع ضوابط وإجراءاتها حيث هنالك استقلال واضح للمنتج حيث يتحكم به الوسيط وبالتالي السعر الذي يحصل عليه غير مجزي مما حدا ببعض المنتجين ترك إنتاجية الحقل كما حصل للتمور والبصل لسنوات سابقة ولذا نقترح إيجاد مؤسسات تسويقية متخصصة بمجالس إدارية ما بين المنتجين والمسوقين وهنا يبرز دور الدولة في هذه العملية مجرد التنظيم والأشراف فقط، وقد اعتمدت هذه الحالة في المملكة المتحدة.

(١٨) إجراء دراسات أو مسح استبياني لأسواق الخضر والفواكه (علاوي الجملة) لمعرفة معوقات المنتجين ومسح للمستهلكين وبالتالي الوقوف على الصورة الحقيقية للتسويق.

(١٩) إعادة تحديد مساحة الحيازة الزراعية وفق قانون٣٥ لسنة ١٩٨٣ من جديد للمساحات الكبرى والتي تزيد عن ٥٠٠٠ دونم وكذلك الأراضي الزراعية التي كانت مستقلة من أزلام النظام السابق وتوزيعها على الكم الهائل من الخرجين الزراعيين بعد أعداد الدراسة بطريقة منحهم من المصارف الزراعية بقروض مالية .

(٢٠) تنشيط دور الرقابة للحكومة وخاصة دائرة الرقابة المالية وإجراء الحسابات المخزنية والمالية للمشاريع الزراعية التي أجريت منها عملية الخصخصة.

الاستنتاجات:

من خلال ما تقدم يمكن استنتاج الآتي

١- إن تنشيط القطاع الخاص في مجال الإنتاج الزراعي أو توفير الخدمة أو إنتاجها يختلف من دولة لأخرى وذلك تبعاً لظروفها والضغوط الداعية إلى التزامها بالتوفير والإنتاج أو تخليها عن الإنتاج دون التوفير أو كليهما معاً.

٢- إن تنشيط القطاع الخاص لا يعني تخلي الدولة عن دورها نهائيا وإنما قد تعمد إلى إشراك القطاع الخاص في تحمل مسؤولياته في بعض الحالات ولكن بدرجات متفاوتة، مع بقاء حق الأشراف والرقابة للحكومة لمتابعة مدى تحقق الأهداف التي أنشئ المشروع من أجلها.

٣- أن برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي الذي أجري في العراق ابتداء من عام ١٩٨٧، الذي من ضمنه سياسة تنشيط القطاع الخاص، لم تكن استجابة لشروط المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي وإنما كانت بحكم التصور الذي تبلور بعد مراجعة وتقويم للسياسات التي اعتمدت خلال المرحلة السابقة لذلك، وتبعاً للظروف الدولية المستجدة.

٤- تبنت الدولة في مجال القطاع الزراعي سياستي التأجير أو البيع الكلي (أو التأجير للأرض والمنشآت وبيع الأصول الثابتة الأخرى) إلى القطاع الخاص الوطني فقط (دون الأجنبي) واحتفظت بحق الأشراف والمتابعة للمشاريع الزراعية المباعة أو المؤجرة، كما اتبعت أسلوب إنشاء إدارة مختلطة من القطاع العام والخاص لبعض المشاريع، ولابد من الإشارة هنا إلى إن سياسات تنشيط القطاع الخاص في العراق لم تنطو على محاولة بيع المشروع الحكومي إلى الموظفين أو العاملين فيه، كصيغة من صيغ هذا النمط.

٥- طالما إن سياسة تنشيط القطاع الخاص لا تدعو إلى تخلي الدولة عن أنشطتها بمجرد تأجيرها أو بيعها للقطاع الخاص فإن هناك ضرورة للشروع بدراسات أخرى للمقارنة بين واقع المشاريع قبل خضوعها للبيع أو التأجير وبين واقعها بعد ذلك لتشخيص الإيجابيات والسلبيات وإيجاد الحلول الممكنة على اعتبار إن هذه المشاريع ثروة قومية لا يمكن التخلي عنها بمجرد تأجيرها أو بيعها.

٦- دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسة تنشيط القطاع الزراعي الخاص في العراق وخاصة بعد مرور أكثر من عقد على أتباعها، على الرغم من إن المؤشرات الرقمية لأداء القطاع الزراعي في عقد التسعينيات قد لا تعكس بشكل واقعي آثار ما تم إنجازه من هذه

السياسة بقدر ما تعكس ظروفاً استثنائية غير طبيعية جراء الحصار المفروض على القطر.

٧- اللجوء إلى إحالة ملكية المشاريع الحكومية المتبقية إذا ما أريد خصخصتها إلى العاملين فيها كونها سياسة للتنشيط تحقق هدفين أولهما نشر الملكية على أكبر عدد ممكن من الناس، وثانيهما تحفيز العاملين في هذا المشروع والمشاريع الأخرى في حالة نجاحها وتحت إشراف حكومي مباشر، وينسحب ذلك على المؤسسات العامة في مجال تقديم الخدمات الزراعية عند شمولها بالسياسة موضوع البحث.

٨- الابتعاد عن أسلوب البيع الكامل للمشاريع الحكومية إلا في حالة توافر سوق منافسة حره بين القطاعين الحكومي والخاص من جهة وبين وحدات القطاع الخاص من جهة أخرى حتى لا يتحول المستثمر الخاص إلى محتكر يتحكم بالخدمة توفيراً وإنتاجاً.

المصادر:

١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإطار العام لبرامج الخصخصة في القطاع الزراعي في الدول العربية (الأهداف والمبررات والمناهج المتبعة)، دراسة ألقيت في الندوة القومية حول (**أثر سياسات وبرامج الخصخصة على أوضاع الزراعة العربية**) التي انعقدت في الجمهورية التونسية للمدة ٢٢-١٩٩٩/١١/٢٤، الخرطوم، نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٩٩، ص١-٢٦.

٢- محمد سعد عبد القادر (دكتور)، عزيز محسن محمد (دكتور)، **سياسة تنشيط القطاع الخاص في العراق وتطبيقاتها في القطاع الزراعي**، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد السابع، بغداد، ٢٠٠٢.

٣- عبد الصاحب صالح (دكتور)، **سياسات تنشيط القطاع الخاص وتطبيقاتها في العراق**، مجلة المجمع العلمي، الجزء الرابع، المجلد السادس والأربعون، بغداد ١٩٩٩، ص١٠٢، ص١١٨-١١٩.

٤- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تقويم برامج الخصخصة في منطقة الأسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩٩، ص٤.

٥- دار الحرية للطباعة، **الاقتصاد والإدارة في المجتمع الاشتراكي**، بغداد ١٩٨٧.

٦- فاتن فاضل كاظم، **المشاريع المباعة والمؤجرة إلى القطاع الخاص**، نشرة إحصائية، وزارة الزراعة، بغداد ١٩٨٩.

٧- محمد سعد عبد القادر (دكتور)، **القطاع الزراعي في العراق في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي**، تقرير قطري، القي في الندوة القومية حول برنامج العمل لسياسات ومناهج إدارات القطاعات الزراعية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي المنعقدة في القاهرة، جمهورية مصر العربية للمدة ٦-٨ /١٩٩٨/٩. ص (٩-١٠).

٨- وزارة الزراعة، **دراسة عن تجربة نقل ملكية بعض المشاريع الإنتاجية الزراعية من القطاع الاشتراكي إلى القطاع الخاص**، بغداد، كانون أول ١٩٩٧.

٩- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة تقويم اثر برامج الخصخصة على الإنتاج الزراعي في الوطن العربي**، الخرطوم، أكتوبر (تشرين الأول ١٩٩٩) ص٢٠.

١٠- وزارة الزراعة، الهيئة العامة لتنظيم الاستثمارات الزراعية، **معلومات عامة**.

١١- قرار مجلس إدارة المصرف الزراعي رقم (٤) المتخذ بجلسته الاعتيادية التاسعة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١/١٨.

١٢- محمد سعد عبد القادر (دكتور)، راجي العوادي، **تقويم برنامج خصخصة القطاع الزراعي في العراق**، دراسة خاصة بوزارة الزراعة، بغداد ٢٠٠١.

١٣- راجي العوادي، **سياسة تخطيط التنمية الزراعية في العراق**، تشخيص المعوقات وأفق المعالجات، بغداد، ٢٠٠٧، العراق.

١٤- وزارة الزراعة، **دائرة التخطيط والمتابعة**، نشرة إحصائية، بغداد ٢٠٠٩.

١٥- راجي العوادي، **أجندة محافظة واسط بتكليف من مركز المشروعات الدولية الخاص CIPE واسط العراق ٢٠١٢**، ص ٣٨.

Privatization of Agricultural Sector in Iraq

Ragi ElAwadi
Iraq

ABSTRACT

This research aims to highlight the policy shift from the public sector to the private sector or what is known as privatization.

This research to identify the nature of these transformations in the agricultural sector during the previous phase and gives us possible idea through the new phase current. Iraqi government privatized the agricultural sector without orders and instructions of the World Bank

and the International Monetary Fund. The government's decision was due to the Iran-Iraq war and the impact of negative effects economically, but the government enacted laws facilitated important new shift.

Another reason Iraq is faced economic blockade destruction as a result of its invasion of Kuwait in 1991, but the government increased bank loans to the private sector significantly to help increase agricultural production. The Ministry of Agriculture raised the value of cereal products gradually for the purpose of expanding the area of arable land and encouraged the private sector to import agricultural inputs of plant and animal.

In 2003 America invaded Iraq and destroyed all economic foundation and in particular electricity and challenges have emerged for the agricultural sector, some natural drought and some political control of Turkey and Iran of Tigris and Euphrates rivers and their tributaries. The Iraqi government issued a new investment law and the law of the agricultural initiative that has led to increased production of grain, meat, eggs and vegetables. And finally you must define the responsibility of managing the agricultural sector and supervision of the following:

Land reclamation, research and development, agricultural extension, biocontrol, and biosecurity are the responsibility of the public sector (government), Cultivation of wheat, barley, maize, cotton, dates, poultry , eggs, livestock and milk production are the responsibility of the private sector, The remaining electricity , loans, environmental pollution, and import production requirements are the responsibility of the public sector and private sectors together.